النجيفي يرفض ترشيح الدليمي للمنصب

مصادر لـ"المدى": رئيس الوزراء يوافق على علاوي لحقيبة الدفاع

بغداد / المدى

كشف مصدر رفيع المستوى من أن رئيس الوزراء نوري المالكي وافق على تولي احد وزراء القائمة العراقية منصب وزير الدفاع.

وقال المصدر في اتصال هاتفي ، رفض الكشف عن اسمه ، ان المالكي وافق على تولي محمود علاوي منصب وزير الدفاع وكالة باعتباره احد اعضاء القائمة العراقية .

واضاف المصدر ان المالكي وافق على ان يكون احد وزراء القائمة العراقية في الحكومة الحالية وزيرا للدفاع وذلك خلال لقائه الأخير مع رئيس الجمهورية جلال طالباني.

يذكر ان القائمة العراقية اعلنت انها سمّت تسعة مرشحين لشغل حقيبة وزارة الدفاع ، الا ان رئيس الوزراء نوري المالكي يرفض الاسماء المقدمة اليه ، الامر الذي سبب امتعاضا من قبل العراقية.

ويصر رئيس الحكومة على تولي خالد العبيدي منصب وزير الدفاع الذي اعلنت القائمة العراقية انه سحب ترشيحه من المنصب.

في غضون ذلك رفض عضو العراقية حامد المطلك ان يسمي رئيس الوزراء اي وزير حتى وان كان من العراقية نفسها لمنصب وزير الدفاع ، مؤكدا ان وزارة الدفاع هي قضية متفق عليها ضمن الاستحقاقات الانتخابية بين الكتل السياسية وهي من حق العراقية .

وقال المطلك : ان وزارة الدفاع من حصة القائمة العراقية حسب الاتفاقات المسبقة بين الكتل السياسية وهي لا علاقة لها بان تكون من حصة مكون من المكونات المشاركة في العملية السياسية لافتا الى ان القائمة العراقية صاحبة مشروع وطني بعيد عن الطائفية التي اراد رئيس الحكومة ادخالنا بها من خلال تصريحه من ان الدفاع من حصة السنة .

واضاف المطلك في اتصال هاتفي مع (المدى) انه لا يحق لأي شخص التجاوز على هذا الاتفاق الموقع بين الكتل السياسية ، مشيرا الى أن العراقية هي التي ترشح وعلى رئيس الحكومة اختيار الأصلح للموافقة عليه ومن ثم الذهاب الى مجلس النواب لإجراء عملية التوافق والتصويت عليه حتى تتمكن الشخصية المتفق عليها من تولي المنصب .

وطالب المطلك الكتل السياسية ودولة القانون بتحمل مسؤولياتها تجاه اخطر ملف وهو ملف الأمن بما فيها حقيبة الدفاع ، داعيا الكتل السياسية الى قبول مرشحي القائمة العراقية لأنها صاحبة الاستحقاق لهذا المنصب . ورفض المطلك تسمية أي شخصية من خارج القائمة العراقية باعتبارها صاحبة الحق في تولي حقيبة الدفاع .

من جانب آخر رفض عضو التحالف الوطني حبيب الطرفي تعيين الوزارء الأمنيين وفقا للمحاصصة الطائفية ، محملا الكتل السياسية مسؤولية التأخير الحاصل في تسمية الوزارات الأمنية وعدم حصول التوافق بينها .

وقال الطرفي في اتصال هاتفي مع (المدى) إن المشهد السياسي وصل الى مرحلة معقدة وبحاجة الى تفاهمات صريحة وواضحة للخروج من هذه الأزمة ،خاصة أننا مقبلون على عملية ترشيق وزاري كبير بعد ان صوت مجلس النواب عليها أمس الأول .

وأضاف اننا في دوامات لا دوامة واحدة حيث يفترض ان يكون هنالك زمن محدود لإنهاء التشكيلة الوزارية ، مشيرا الى أن هنالك ضبابية كبيرة تشوب العملية السياسية .

ولفت الطرفي الى أن العراق يمر بأزمة سياسية كبيرة خاصة وان هنالك دولا مجاورة للعراق بدأت بالتجاوز علينا مستغلة الفوضى السياسية في حين انها كانت تحلم من قبل ان تستقوي على العراق وهي الآن استقوت عليه . معربا عن ثقته بالخروج من هذه الأزمة بأسرع وقت ممكن .

من جهته أكد رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي، أمس الأحد ، أن العراقية هي المعنية بتقديم المرشحين لمنصب وزير الدفاع بعد أن قدمت ١٠ منهم لهذا الغرض، مشيرا الى أن سعدون الدليمي ليس من مرشحي القائمة لهذا المنصب.

وقال النجيفي خلال مؤتمر صحفي عقده، بمبنى البرلمان ، إن "القائمة العراقية هي المعنية بترشيح وزرائها سواء كان لمنصب وزير الدفاع أو غيره"، مبينا أن "سعدون الدليمي شخص محترم وكفوء وقادر على إدارة وزارة الدفاع لكنه ليس من مرشحينا لهذا المنصب".

وأضاف النجيفي أن "العراقية لديها نحو ١٠ أسماء قدمتها إلى رئيس الوزراء نوري المالكي لاختيار احدهم لحقيبة الدفاع"، معربا عن أمله أن "يكون هناك تفاهم في المستقبل القريب لإيجاد حل لحقيبتي الدفاع والداخلية".

وكانت القائمة العراقية رشحت في وقت سابق وزير العلوم والتكنولوجيا عبد الكريم السامرائي لمنصب وزير الدفاع وكالة.

وقال عضو القائمة العراقية والنائب في البرلمان اسكندر وتوت في حديث سابق لـ"المدى" إن كتلته عقدت اجتماعا وبحثت جملة من القضايا، لاسيما المشاكل العالقة مع دولة القانون.

وأضاف أن العراقية بحثت في اجتماعها أيضاً موضوع التوازن في المؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى الموافقة المبدئية من التحالف الوطني على منح وزير العلوم والتكنولوجيا عبد الكريم السامرائي حقيبة الدفاع بالوكالة لحين الاتفاق على مرشح من قبل العراقية.

وبخصوص التصريحات التي تحدثت عن ترشيح القائمة طارق الهاشمي لحقيبة الدفاع، اتهم قيادي في ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، الهاشمي بالطائفية والحزبية. وقال النائب ياسين مجيد في تصريحات صحفية قبل ايام إن "التحالف الوطني متحفظ على طارق الهاشمي لتوليه منصب وزير الدفاع بسبب مواقفه المعلنة والواضحة، كما أن التحالف الكردستاني يرفض ذلك أيضا"، متهما الهاشمي بـ"الحزبية والطائفية لمواقفه السلبية تجاه رئيس الوزراء خلال السنوات الماضية".

وأضاف مجيد أن "هناك أطرافاً أساسية في القائمة العراقية رفضت في السابق أن يكون طارق الهاشمي نائبا لرئيس الجمهورية"، مؤكدا أن "جميع الكتل السياسية الكبيرة ترفض تولي الهاشمي منصب وزير الدفاع".

وتابع مجيد أن "العراقية في حال ترشيحها الهاشمي لمنصب وزير الدفاع فستحول ملف الوزارات الأمنية إلى أزمة حقيقية".

وأثار سحب ترشيح العراقية لخالد متعب العبيدي ردود افعال غاضبة من ائتلاف دولة القانون بعد ان وافق عليه رئيس الوزراء نوري المالكي، حيث أعلنت القائمة العراقية، ، عن سحبها ترشيح خالد متعب العبيدي لوزارة الدفاع، وترشيح اللواء فصيح العاني والفريق حكمت الجحيشي بدلا عنه، مؤكدة أن سحب ترشيح العبيدي جاء لعدم حصوله على التوافق.

وقال النائب عن القائمة العراقية عثمان الجحيشي، في حديث سابق إن "القائمة العراقية سحبت ترشيح خالد متعب العبيدي من منصب وزارة الدفاع"، عازيا سبب سحب الترشيح لعدم حصول العبيدي على التوافق".

وكانت لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي كشفت، في الـ١٧ من آذار الماضي، عن اتفاق الكتل السياسية على أن يشغل مرشح القائمة العراقية خالد متعب العبيدي وزارة الدفاع.

وأضاف الجحيشي أن "القائمة العراقية رشحت اللواء فصيح العاني والفريق الركن حكمت الجحيشي لمنصب وزارة الدفاع بدلا عن العبيدي".

وكان مصدر سياسي مطلع كشف، في الـ٢٣ من آذار الحالي، عن تقديم القائمة العراقية الفريق الركن حكمت الجحيشي كمرشح جديد لشغل منصب وزير الدفاع، لافتا إلى أن جميع الأسماء التي تم تقديمها سابقا قد أهملت بعد الإعلان عنها .

وكان النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي أكد، في الـ١٦ من آذار الماضي، أن التحالف الوطني حسم تسمية المرشحين لشغل وزارتي الداخلية والأمن الوطني، مبينا أن رئيس الوزراء نوري المالكي سيقدم مرشحي الوزارات الأمنية للبرلمان في جلسة البرلمان الـ٤٤ التي علقت إلى اليوم، تضامناً مع الاحتجاجات التي تشهدها البحرين.

وعزا رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، في الـ١٦ من آذار الماضي، أسباب التأخر في طرح أسماء مرشحي الوزارات الأمنية إلى عدم وجود توافق سياسي على الأسماء المطروحة، مشككاً بحصول ذلك التوافق، فيما شدد على أنه في حال عدم التوافق فسيخضع الموضوع إلى التصويت بالنصاب المطلوب.

ويشغل رئيس الحكومة نوري المالكي، حقائب وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني بالوكالة منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول الماضي.

الأعرجي يعلن نفسه مستقلا في مجلس النواب

قياديون في العراقية: أخذنا استحقاقنا.. لا نحتاج لمن ينسحب

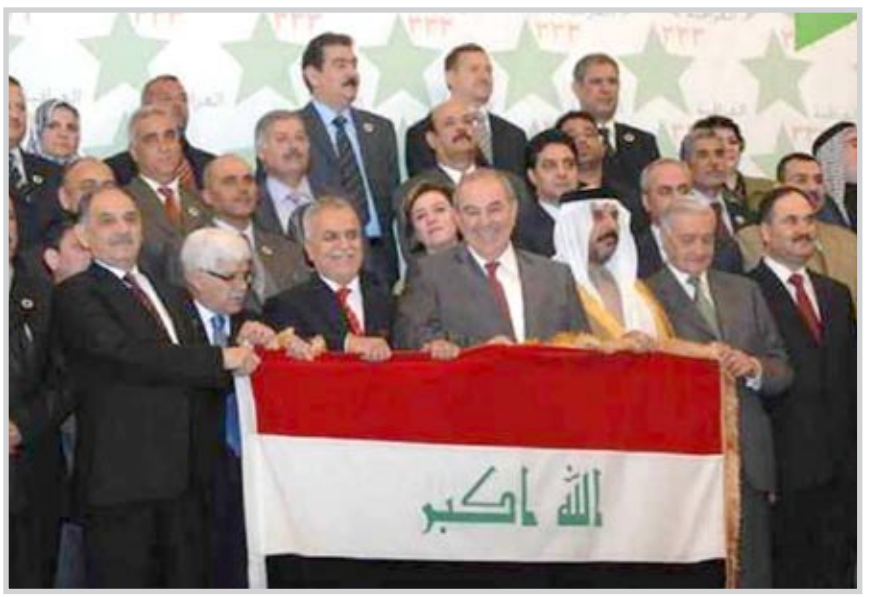

بغداد / سماح صابر

اعتبر قياديون في ائتلاف العراقية الانسحابات التي تحدث داخل الائتلاف أمرا طبيعيا ويحصل في اغلب الكتل السياسية وهو يخضع في محصلته للمزاج الشخصي.

جاء ذلك في وقت اعلن فيه اعضاء في القائمة العراقية انسحابهم منها احتجاجا على تفرد قادتها بالقرارات وتفضيل المصالح الشخصية معتبرين ان المناصب اصبحت قريبة من المحسوبية والمنسوبية وان الايام المقبلة ستشهد انسحاب العديد من اعضاء هذه القائمة.

وقال القيادي في العراقية محمد سلمان في تصريحه للمدى "انه لأمر طبيعي، ان العراقية حالها حال بقية الكتل السياسية هي عبارة عن تشكيل انتخابي يجمع في طياته اشخاصا ومكونات وكتلا عدة وما ان تبدأ الانتخابات حتى تبدأ عملية الاجتهادات الشخصية سواء على الصعيد الشخصي او الكتلوي، وتحدث عمليات انسحاب من الكتل الكبيرة كما حصلت في التحالف الوطني الذي شهد انسحاب اكثر من شخص مثل صباح الساعدي والمستقلين وشخصيات كثيرة "

مبينا "العراقية ايضا انسحبت منها الكتلة البيضاء وهذا أمر وارد على الصعيد السياسي".

وينوه عضو القائمة العراقية انه حتى في حال حدوث انسحابات اخرى فإنه ممكن ان يكون العدد مفيدا لحظة تشكيل الحكومة ،حيث تأخذ الكتل السياسية استحقاقاتها وفقا لعددها لكن بعد ان استقر الامر وتشكلت الحكومة لم تعد العراقية سواء كانت بستين او سبعين او تسعين عضوا تحتاج العدد بقدر ما تحتاج النوع وكذلك الحال بالنسبة للتحالف الوطني.

وعما اذا كانت هناك جهات تهدد القائمة العراقية وأدت الى انسحاب الكثير من اعضائها اوضح سلمان "ليس هناك أي جهات تهدد القائمة ، فانسحاب الكتلة البيضاء مثلا جاء بسبب ان هذه الكتلة كانت لها مبررات ومطالبات لا تستقيم مع مطالب وتوجهات القائمة العراقية وكذلك الحال بالنسبة لانسحاب زهير الاعرجي فربما كان له اجتهاد شخصي في هذا الامر وقرر الخروج" مضيفا " بالرغم من اننا نكن كل الاحترام للاعرجي الا انه لم يكن عضوا فاعلا في القائمة وبالتالي فان العراقية لم تخسر الكثير او بالأحرى لن تستفيد كثيرا عندما يكون الاعرجي ضمنها او خارجا عنها".

بالمقابل اعلن القيادي في القائمة العراقية زهير الاعرجي انسحابه عن القائمة العراقية امس الاحد وبين في تصريحات سابقة ان اختلاف الرأي والتباين هو احد الاسباب الرئيسية وراء هذا القرار مشيرا الى " ان القرارات في القائمة العراقية اصبحت بعيدة عن مصالح الشعب وكثرت السجالات السياسية في الوقت الذي يعاني فيه الشعب الكثير"

ويعتبر انسحاب الاعرجي هو الثاني بعد انسحاب ثمانية من نواب العراقية يتزعمهم حسن العلوي في الثالث من آذار الماضي ،ليشكلوا كتلة تحت اسم الكتلة العراقية البيضاء.

وعن سبب الانسحابات التي تحدث بشكل كبير داخل القائمة العراقية عن غيرها من الكتل نفى السلمان ان يكون هذا الامر صحيحا و اضاف قائلا "ايهما اكثر تأثيرا سياسيا الذي حصل في التحالف الوطني عندما صوت التيار الصدري و المجلس الاعلى ضد توجهات دولة القانون او ان يخرج عضو او عضوان من القائمة العراقية ؟ برأيي هذه الامور طبيعية وتحصل في اغلب الكتل السياسية وليس داخل القائمة العراقية فقط وهو امر خاضع في محصلته للمزاج الشخصي".

وكانت كتلة الشباب في القائمة العراقية والتي يتزعمها النائب طلال الزوبعي هددت في وقت سابق بالانسحاب حال استمرار سياسية التهميش التي تمارسها قيادات العراقية بحقها، وطالبت بإبعاد سلمان الجميلي عن الوفد المفاوض والذي بحث مع التحالف الوطني عددا من القضايا العالقة بين الطرفين، فيما هاجمت النائبة عن القائمة وحدة الجميلي في تصريحات سابقة لـ"المدى" قيادات القائمة التي تبعد الاعضاء عن المشاركة في القرار الفعلي.

يذكر ان القائمة العراقية التي تمتلك ٩١ مقعدا في مجلس النواب تضم سبعة تكتلات سياسية هي حركة الوفاق الوطني بزعامة اياد علاوي والتي حصلت على ٢٤ مقعدا في الانتخابات ،والجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامة صالح المطلك الذي حصل على عشرين مقعدا ، وتجمع عراقيون بزعامة اسامة النجيفي الذي حصل على ١٩ مقعدا،وحركة حل بقيادة جمال كربولي والتي يبلغ عدد مقاعدها في البرلمان ١٢،اضافة الى حركة تجديد والتي يتزعمها نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي والتي حصلت على ٦ مقاعد ،وهي نفس المقاعد التي حصل عليها تيار المستقبل بزعامة رافع العيساوي ، فيما حصلت حركة ابناء الرافدين التي يقودها سلام الزوبعي على أربع مقاعد.

شوان لـ"المدى": كنا ننتظر "رجيماً للفساد"

الترشيق في المرحلة الثانية: وقت طويل ومخاوف من تهميش الآخر

بغداد / احمد الموسوي

عبرت اغلب الكتل السياسية عن تفاؤلها لموافقة البرلمان بالأغلبية على مشروع الترشيق الوزاري، معتبرة انها نقطة تحول باتجاه بناء دولة المؤسسات، بينما اعربت شخصيات ان هذه الخطوة تعوزها الآليات المناسبة لتحقيق الترشيق والذي بات مطلبا لكافة ابناء الشعب

وأكد النائب عن كتلة شهيد المحراب علي شبر عن "ان الخطوة الأولى غير متكاملة حيث تحتاج هذه المسالة الى آليات هادفة الى تحقيق الترشيق الحقيقي كونه مطلبا ورغبة جماهيرية، هناك اجندات لبعض الكتل التي لا تريد ان تخسر شيئا فالكتل السياسية يسعى كل منها الى ان يكون في الموقع المؤثر ،كما و نأمل أن يكون الوزراء أكفاء قادرين على قيادة وزاراتهم".

وفي خصوص رغبة الكتل السياسية لإجراء الخطوات القادمة من الترشيق أبدى شبر تخوفه من رغبة بعض الكتل بإجراء الترشيق من دون ان تخسر ما تمتلكه من مناصب داخل الوزارات، وقال "نحن في شهيد المحراب تنازلنا عن منصب نائب رئيس الجمهورية من دون ان نطالب بمناصب أخرى تساويه ،الا ان بعض الكتل الأخرى ترفض ان تتنازل عن مناصبها من دون ان يتم تعويضها في اماكن اخرى".

وأشار النائب عن كتلة شهيد المحراب الى "اننا نحتاج في الخطوة القادمة الى دراسات حقيقية لكل وزارة حتى لا نصل الى طرق متقاطعة تتنافى مع الأهداف المرجوة".

وأكد النائب "ان الخطوة القادمة لن تمر بسهولة فستتطلب وقتا طويلا بسبب الخلافات السياسية على الوزارات".

ومن جهة اخرى أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الاسدي "ان الترشيق الوزاري يمر بعدة مراحل: الاولى تمثلت بإلغاء الوزارات التي لا تمتلك قانونا والتي جرى الموافقة عليها بالأغلبية داخل مجلس النواب،اما بالنسبة للخطوة الثانية فتتمثل بدمج الوزارات ذات الاختصاص المتشابه،ومن المقرر ان تتم اضافة مرحلة ثالثة تتمثل بالترشيق داخل الوزارة الواحدة بغية تقليص كوادر الوزارة الواحدة والقضاء على البطالة المقنعة وستتضمن هذه الخطوة ترشيقا افقيا يهدف الى ترشيق الوزارت الخاصة ،وترشيقا عموديا يطال اصحاب الدرجات الادنى من الدرجات الخاصة كمدراء الشعب والاقسام على سبيل المثال".

وأكد النائب عن ائتلاف دولة القانون انه "بعد ان تمت الموافقة على الخطوة الاولى،سننتظر ان ينهي رئيس الوزراء مشروع الخطوة الثانية بهدف إحالتها الى مجلس النواب والتصويت عليها ،اعتقد ان هذه المرحلة ستأخذ وقتا يتراوح من شهرين الى اربعة اشهر ،اما بالنسبة للخطوة الثالثة فانها من المتوقع ان تستغرق وقتا اطول يتراوح من سنة الى سنة ونصف وذلك بسبب الإجراءات المعقدة المصاحبة لهذه المرحلة ،كان يتم نقل موظفين من وزارة الى اخرى او إحالة الموظفين الى التقاعد كلا بحسب ما تقتضيه الحاجة،وبالتالي يجب ان تتم هذه الخطوة بناء على دراسات مستفيضة".

وفيما يخص موقف الكتل أجاب الاسدي "ليس هناك من معارضة لقضية الترشيق فجميع الكتل السياسية مجمعة على هذه المسالة ،الا ان الكتل السياسية بينت حرصها على ان يستمر التوازن القائم في حصص كل منها داخل الوزارات وبالتالي نحن حريصون على تطبيق مبدأين هما مبدأ الترشيق ومبدأ التوزان بين الكتل "وتابع الاسدي ان "كلا من هذين المبدأين لا يتعارضان فمن الممكن ان يتم ترشيق الوزارات مع الحفاظ على التوازن في المناصب بين الكتل السياسية ".

وفي سياق متصل أكد عضو تحالف الوسط النائب مطشر عليوي "حقيقة ان الذي يجب ان يقال ان الترشيق الوزاري خطوة سابقة لأوانها وبالرغم من ان البرلمان قد ذهب مع إرادة رئيس الوزراء كونها مطلبا جماهيريا،وكما ذكر المالكي ان اغلب مؤسسات الدولة تعاني من الترهل".

وأكد السامرائي "ان التوازن هو مبدأ موجود في الدستور وهو مهم ،الحكومة ليست حكومة كفاءات فلم تأخذ بنظر الاعتبار عامل الكفاءة ،وفي تقديري اذا سارت الامور على مايرام فيما خص التوزان السياسي فستكون الخطوة الثانية قريبة اما اذا لم تحقق التوزان فاعتقد انها ستأخذ وقتا طويلا"وتابع السامرائي "ان المالكي اكد على أهمية التوازن السياسي في الخطوة الثانية ،الا ان البعض يتحدث عن ان من الممكن ان لا تتجاوز وعود المالكي في مسالة التوازن حدود الأوراق التي كتبت عليها".

ومن جهة ثانية أكد النائب عن الكتلة العراقية حيدر الملا "نعتقد ان موافقة البرلمان على مشروع رئيس الوزراء فيما خص الترشيق هي نقطة تحول ايجابي نحو دولة المؤسسات،ماجرى يمثل تحولا نحو تخلي الكتل السياسية عن تمسكها بمصالحها الشخصية".

واضاف الملا "اعتقد ان الترشيق الوزاري بحاجة الى ان يتجاوز الكابينات الوزارية كي يطال كافة مؤسسات السلطة التنفيذية ،واعتقد ان الخطوة الثانية ستكون قريبة ،فالبرلمان بانتظار صيغة الخطوة الثانية والتي من المقرر ان يقدمها رئيس الوزراء "وتابع عضو الكتلة العراقية" نحن متفائلون بالخطوة القادمة وليس هناك من معارضات لتوجه الترشيق الحكومي وجميع الكتل السياسية مقتنعة بأهمية هذه المسألة وكونها واجبا امام الشعب العراقي".